صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات

تشكل الخدمة الأساسية للمواصلات إحدى دعائم الإصلاح التي همت قطاع المواصلات والتي تم الشروع فيها طبقا للقانون رقم 24.96 الصادر بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.97.162 بتاريخ 07 غشت 1997 المتعلق بالبريد والمواصلات بهدف المساهمة في الحد من الفجوة الاجتماعية في ميدان المواصلات.

وقد أضفت التعديلات القانونية المحدثة على الإطار القانوني المنظم لقطاع المواصلات سنة 2004 للخدمة الأساسية للمواصلات طابعا متطورا شمل الخدمات ذات القيمة المضافة ولا سيما الخدمات التي تسمح بالولوج إلى خدمة الانترنيت.

لأجل ذلك اختار المغرب إحداث حساب خصوصي للخزينة سنة 2005 على مستوى ميزانية الدولة والمسمى صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات (FSUT) لتمويل برامج الخدمة الأساسية للمواصلات. هذا الصندوق تم تمويله بنسبة 2% من رقم المعاملات دون احتساب الرسوم من صافي مصاريف الربط البيني لمتعهدي الشبكات العمومية للمواصلات (ERPT).

وقد تمكن هذا الصندوق من تعبئة أكثر من 2,25 مليار درهم منذ إحداثه سنة 2005 إلى غاية نهاية 2013.

وتم اعتماد عدة برامج من طرف لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات (CGSUT) والتي تم تمويلها من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات ونخص بالذكر:

- برنامج تعميم الولوج للمواصلات (PACTE)؛
- تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمختلف مؤسسات التعليم العمومي؛
- برنامج نافذة الهادف لتسهيل ولوج أسرة التعليم إلى تكنولوجية المعلومات والاتصال باستعمال هذه الأدوات في النظام التربوي والولوج إلى محتويات الوسائط المتعددة؛
- برنامج إنجاز الموجه لطلاب التعليم العالي العمومي والهادف إلى المساهمة في اكتساب وسائل الولوج إلى تكنولوجية المعلومات والاتصال في مجال تكوينهم؛
- إحداث مراكز الولوج الجماعية (CAC) لتسهيل ولوج الشباب لتكنولوجية المعلومات والاتصال لا سيما بالنسبة لدور الشباب التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة؛
- برنامج التعليم العالي ومهمة هذا البرنامج تعميم المعطيات المتعلقة باستعمال تكنولوجية المعلومات والاتصال في التعليم العالي وذلك من خلال تجهيز الجامعات لإيجاد حلول من أجل ادماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- برنامج (NET-U) الهادف إلى ربط المؤسسات والأحياء الجامعية بشبكات الانترنيت لأجل تعزيز وتوسيع الولوج إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

I. ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات

أولا. الإطار الاستراتيجي

تم التعريف بمعظم البرامج في إطار المذكرة التوجيهية العامة المتعلقة بالخدمة الأساسية للمواصلات عن الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2008، حيث تم اعتبارها الإطار الاستراتيجي الوحيد للخدمة الأساسية للمواصلات.

وبعد سنة 2008 لم يتم وضع أي إطار استراتيجي للخدمة الأساسية للمواصلات بالمغرب. وهكذا تم تمويل عدة عمليات من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات في غياب إطار مندمج.

وتجدر الإشارة إلى أن مخطط المغرب الرقمي 2013 والمصادق عليه سنة 2009 قد اعتمد المشاريع والإجراءات التي كانت في طور الإنجاز في هاته المرحلة في ميدان الخدمة الأساسية للمواصلات. وقد أغفل المخطط تعريف الإجراءات الجديدة في هذا المجال.

وبالرغم من أن المذكرات التوجيهية لتنمية قطاع المواصلات، التي تم اعتمادها سنة 2010 وسنة 2015، قد تطرقت للمسائل المتعلقة بتعميم الصبيب العالي، لا سيما باعتماد المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا بالمغرب، إلا أن التدابير المتعلقة بالخدمة الأساسية للاتصالات لم يتم تناولها في إطار هذه المذكرات الاستراتيجية.

ثانيا. وضعية البرامج المنجزة

لازالت جل البرامج في طور الانجاز حتى نهاية سنة 2015. ويتعلق الأمر ببرامج تعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالتعليم العمومي ومراكز الولوج الجماعية والمناطق غير المغطاة التي لا زالت قيد الإنجاز مسجلة بذلك تأخيرا مقارنة مع الأهداف المسطرة مسبقا. أما فيما يتعلق ببرنامجي Net U وE Sup، فلم يتم الشروع في إنجازهما على الرغم من مصادقة لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات وتمكينهما من الإمكانيات المادية الممنوحة من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات وكذا تعيين الوزير المكلف بالتعليم العالي للآمر بالصرف المساعد للصندوق.

ويوضح الجدول أسفله تواريخ المصادقة والشروع في تنفيذ مختلف المشاريع وكذا آجال الإنجاز ووضعية تقدم الأشغال إلى نهاية 2015.

البرامج	تاريخ المصادقة على المشروع من طرف اللجنة	تاريخ الشروع في الإنجاز	آجال التنفيذ	وضعية الإنجاز نهاية 2015	الجهاز المعني
برنامج تعميم الولوج لشبكات المواصلات	20 نونبر 2006	2008	2011 – 2008	في طور الإنجاز %98	الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمختلف مؤسسات التعليم العمومي	05 شتنبر 2005	2006	2008 – 2006	في طور الإنجاز	وزارة التربية الوطنية
برنامج إحداث مراكز الولوج الجماعية	26 مارس 2009	2010	2012 – 2009	ألغي	وزارة الشباب والرياضة
برنامج نافذة	26 دجنبر 2007	ماي 2008	2012 – 2008	انتهى	مؤسسة محمد الخامس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين
برنامج إنجاز	26 مارس 2009	2009	2014 – 2009	انتهاء بالنسبة للفترة (2014-2009) وتجديده 2018 – 2015	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر
برنامج تحيين المعطيات المتعلقة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى مختلف الجامعات	26 مارس 2009	لم يشرع بعد فيه	2012 - 2009	لم يتم الشروع فيه	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر
برنامج ربط المؤسسات والأحياء الجامعية بشبكات الانترنيت	11 يوليوز 2011	لم يتم الشروع فيه بعد	2013 – 2011	لم يتم الشروع فيه	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

غير أن الإنجازات المحققة في ميدان الخدمة الأساسية للمواصلات لم ترقى إلى مستوى الأهداف الاستراتيجية المحددة مبدئيا ولا سيما فيما يتعلق بتقليص الفجوة الرقمية والاجتماعية.

وبالرغم من تسجيل فائض مالي مهم في حساب صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، وأخذا بعين الاعتبار أهمية البرامج المتعلقة بالخدمة الأساسية للمواصلات التي عرفت تأخرا في تفعيلها، تبقى إنجازات هذا الصندوق دون مستوى قدراته الحالية والمستقبلية وبعيدة عن تلبية الاحتياجات المهمة لبعض شرائح المجتمع فيما يتعلق بتقليص الفجوة الرقمية.

ففي غياب رؤية واضحة للخدمة الأساسية للمواصلات، لا يمكن إغفال خطر تمويل العمليات غير المبرمجة والتي لا تدخل في إدارة الخدمة الأساسية للمواصلات ولا تأخذ بعين الاعتبار الفائض المالي لصندوق الخدمة الأساسية للمواصلات.

وبغض النظر عن العمليات المنجزة في إطار برنامج تعميم الولوج لشبكات المواصلات ذات الطابع الأفقي والأساسي، فإن البرامج الأخرى تتمحور حول الدعم الكلي أو الجزئي المتحمل من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات لأجل اعتماد وسائل الولوج إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال سواء من طرف الأفراد (طلاب إنجاز) الأساتذة (نافذة) أو من طرف المؤسسات (مدارس، جامعات). بالنسبة لهذه الفئة الأخيرة استهدف دعم صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات في نفس الوقت العمليات المتعلقة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبنيات التي يجب أن تتحملها ميزانيات المؤسسات المعنية.

يتولى الصندوق دورا أساسيا فيما يخص الإعانات الجزئية لكن استمرارية العمليات المنجزة تظل مسألة غير محسومة في المستقبل.

ويشير التأخر الملاحظ في إنجاز البرامج الخاصة بالخدمة الأساسية الى غياب تخطيط مسبق ورؤية واضحة. فالمسائل المتعلقة بتحديد هذه البرامج وتهييئ العمليات وتسيير المشاريع وتكوين الهيئات المكلفة بالإنجاز كان من الواجب مناقشتها والموافقة عليها في مرحلة التخطيط والتهييئ.

كما أن عدم إنهاء بعض العمليات التي تم الشروع في إنجازها (مراكز الولوج الجماعية وتعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام) وعدم إنجاز المشاريع مثل (NET U + E.Sup) تبين مدى محدودية مستوى تتبع البرامج، وكذا عدم جدوى اختيار بعض البرامج.

1. برنامج تعميم الولوج لشبكات المواصلات "PACTE"

على مستوى برنامج تعميم الولوج لشبكات المواصلات، تم قبول مخطط عمل واحد وشرع في تنفيذه منذ سنة 2008. ولازال هذا المخطط في طور الإنجاز إلى غاية الآن.

ويهدف هذا البرنامج إلى ضمان حد أدنى من خدمات المواصلات بما في ذلك "خدمة الهاتف بجودة معينة وبثمن معقول" داخل 9263 منطقة قروية غير مزودة بشبكة المواصلات لفائدة ساكنة مستهدفة تقدر بمليوني نسمة، أي نسبة 17% من الساكنة القروية[1].

ومكن البرنامج بعد ثماني سنوات من تنفيذه، من تغطية 8762 منطقة (حتى شهر شتنبر 2015) بقيمة إجمالية تقدر ب 1,67 مليار درهم تقريبا.

وفي غياب معطيات تتعلق بتقييم العمليات أو التدخلات المنجزة في إطار هذا المخطط، فإنه يصعب حاليا التعرف على عدد المناطق التي تمت تغطيتها ولا على جودة الخدمة المقدمة من طرف مختلف الفاعلين في هذه المناطق.

1.1. إحصاء المناطق الغير مغطاة

لم يتم إعداد لائحة المناطق الغير مغطاة سنة 2006 على أساس دراسة تقنية مفصلة، بل من خلال جذاذات متعلقة بالجماعات الترابية وكذا انطلاقا من معطيات المكتب الوطني للكهرباء في تلك الفترة. وتوفر هذه الجذاذات معلومات عامة حول الدواوير والمناطق القروية على الصعيد الوطني. وقد حصر فريق الخبراء المشكل في تلك المرحلة اللائحة في 9200 منطقة غير مغطاة.

وهكذا، فإن المناطق الغير مغطاة المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات لا تمثل مجموع المناطق الغير مغطاة. كما أنه خارج التجمعات الحضرية الكبرى ومراكز الجهات المغطاة ببرنامج تعميم الولوج لشبكات المواصلات يبقى الولوج لشبكة الهاتف المحمول ولخدمة الأنترنيت، غير متاح كليا أو جزئيا في مناطق كثيرة، فمشكل الفجوة الرقمية الذي تفاقم بسبب التطور التكنولوجي السريع، وكذا بسبب التحولات العميقة التي شهدتها هذه المناطق يظل قائما في المناطق القروية وشبه الحضرية.

ولم يتم تحديد عدد المناطق الغير مغطاة إلى غاية 2015، رغم مختلف قرارات لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات (2011-2013 و2015). وفي سنة 2012 طلبت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات من الفاعلين الرئيسين الثلاث (اتصالات المغرب – ميدي تيليكوم – وانا ...) بموافاتها بلائحة المناطق الغير مغطاة. إلا أن نتائج هذا التحقيق تبقى غير شاملة ولا تسمح بمعرفة الوضعية الدقيقة للمناطق الغير مغطاة.

ومن خلال العروض المقدمة أمام لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات، وفي انتظار التحقيق الميداني، نجد ما لا يقل عن 2000 منطقة لا زالت غير مغطاة بالرغم من التمويلات المخصصة لبرنامج تعميم الولوج لشبكات المواصلات.

ويتضح مما سبق أن الوضعية الحقيقية لتغطية التراب الوطني بشبكة الاتصالات غير متوفرة حاليا بدقة، إذ يتعين أن يشكل الإحصاء الدقيق للمناطق التي لم تتم تغطيتها بعد أولوية قبل اقتراح أي مخطط لتغطيتها.

[1] حسب معطيات الإحصاء العام للسكان لسنة 2004.

2.1. حساب مساهمات صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات لمشاريع تعميم الولوج بشبكة المواصلات

لأجل تحديد القيمة المرتبطة بتغطية المناطق الغير مغطاة في إطار برنامج تعميم الولوج إلى المواصلات (PACTE)، تم وضع نموذج مالي منذ البداية من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات. ويأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار الساكنة والمساحة ونسبة الولوج إلى الشبكة والخدمة، وكذا عدد الدواوير بالنسبة لكل منطقة.

إلا أن هذا النموذج لم تتم مراجعته في أفق تحديد محتمل لمعايير جديدة تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الواردة من المناطق المجهزة، وذلك من أجل ملاءمته. ويتبين من خلال عدة تقارير متخصصة بالمناطق الغير مغطاة والمعزولة وجود آفاق للتسويق يمكن استغلالها.

حيث أن القدرات الاقتصادية التي يمكن أن توفرها المواصلات يمكن قياسها، ليس فقط، اعتمادا على رقم المعاملات المرتبط بالمكالمات الصادرة، ولكن أيضا بالموارد المتأتية من المكالمات الموجهة للمشتركين الجدد بهذه المناطق.

2. برنامج تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمختلف مؤسسات التعليم العمومي "GENIE"

يهدف هذا البرنامج الذي تم اعتماده سنة 2005 تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لفائدة 8604 مؤسسة تعليمية. كما يهدف كذلك إلى استفادة حوالي ستة ملايين تلميذ و230.000 مدرس بميزانية تقدر ب 1,03 مليار درهم عن الفترة الممتدة من 2006 إلى 2008.

مع انطلاقه سنة 2006، اعتبر هذا البرنامج رافعة لتحسين جودة التعليم والتكوين، وقد اعتمد على استراتيجية مكونة من ثلاثة محاور تستهدف ضمان البنية التحتية والتجهيزات المعلوماتية وتكوين المدرسين والفاعلين التربويين وتوفير المحتوى الرقمي لفائدة المدرسين والمتمدرسين.

على مستوى إنجاز برنامج GENIE، تجدر الإشارة الى أن الهاجس الكمي كان المحرك الأساسي الأول لإنجاز هذا البرنامج للفترة الأولى (2006-2007)، حيث تم إعطاء الأولوية لمحور البنية التحتية. كما أن إنجاز هذه المرحلة سمح بتجهيز أكثر من 2063 مدرسة بقاعات متعددة الوسائط بقيمة إجمالية ناهزت 311 مليون درهم. وقد بلغت الميزانية المخصصة للربط بخدمة الانترنيت بهذه المؤسسات على مدى ثلاث سنوات ما قدره 53 مليون درهم.

وخلال اجتماع لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات بتاريخ 26 دجنبر 2007، تقرر تكليف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بإعداد دراسة تقييمية للفترة الأولى لبرنامج تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك من أجل وضع استراتيجية جديدة لهذا البرنامج.

وقد مكن تقييم المرحلة الأولى من برنامج تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمختلف مؤسسات التعليم العمومي، المنجز سنة 2008 من طرف مكتب مستقل للدراسات، من إلقاء الضوء على عدة معطيات متعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الأولية لبرنامج GENIE. ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج في النقط التالية:

- عدم استغلال التجهيزات بشكل كاف بسبب غياب تنمية القدرات المهنية لهيئة التدريس؛
- صعوبة ذات طابع مادي على مستوى التكوين: وسائل النقل، تنقل المدرسين، تكاليف الإقامة، تعويض المكونين؛
- نقص الموارد الرقمية وتقصير في توفير المحتويات البيداغوجية الرقمية.

خلال شهر يوليوز 2008 وعلى إثر تحيين استراتيجية GENIE تمت إضافة محورين جديدين مكملين، ويتعلق الأمر بتطوير الاستعمال وقيادة البرامج.

وتم، على إثر ذلك، إعداد خارطة طريق جديدة وفقا لمخطط عمل خماسي للفترة 2009 إلى 2013. وقد تم اعتماد هذه الخارطة من طرف اللجنة التوجيهية لبرنامج تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمختلف مؤسسات التعليم العمومي التي يرأسها رئيس الحكومة، كما صادقت عليها لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات بتاريخ 26 مارس 2009.

تتمثل أهداف هذه المرحلة في أفق سنة 2013 فيما يلي:

- تجهيز 9260 مؤسسة بقيمة 1,172 مليون درهم؛
- تكوين 210.000 أستاذ وإطار إداري بقيمة 197 مليون درهم؛
- تطوير واقتناء المضامين البيداغوجية بمبلغ 71 مليون درهم؛
- تغطية المؤسسات بخدمة الانترنت بقيمة 263 مليون درهم؛
- تطوير الاستعمالات بقيمة 13 مليون درهم.

تقدر القيمة الإجمالية للمرحلة الثانية لبرنامج GENIE ب 1,716 مليون درهم وقدرت مساهمة صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات بـ 722 مليون درهم بنسبة 42,1%.

وتوقف تنفيذ هذه المرحلة سنة 2009 بتجهيز 913 مؤسسة تعليمية (الهدف الأصلي كان تجهيز939 سنة 2009) بقيمة 129 مليون درهم (الميزانية المخصصة برسم سنة 2009 تقدر بـ179 مليون درهم). وقد شملت العملية اقتناء خدمة شاملة (خدمة الانترنيت مع تسليم العتاد واللوازم الأساسية) تعتمد مبدأ الكراء مع امكانية الشراء لدى متعهدي الاتصالات.

انتهت المرحلة الثانية من برنامج GENIE على وقع انخفاض معدل الإنجاز الذي لم يتعدى 10% من الهدف المحدد لتجهيز 9260 مؤسسة تعليمية.

خلال سنة 2011 شرعت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات في إنجاز المرحلة الثالثة من برنامج GENIE قبل الانتهاء من المرحلة الثانية بهدف تجهيز أكثر من 4000 مؤسسة ببنيات متعددة الوسائط متصلة بالأنترنيت بميزانية تقدر بـ 390 مليون درهم.

بالاعتماد على قاعدة البيانات لتتبع وضعية تجهيزات المؤسسات التعليمية المستفيدة والتي قامت وزارة التربية الوطنية بوضعها، فإن الأعطاب المسجلة يتم تتبعها عن قرب من طرف المتعهدين لضمان جودة الخدمات بصفة مستمرة. ومن حيث الشكل نجح النظام المعتمد على تعيين ممثلين للبرنامج على مستوى كل مؤسسة وأكاديمية جهوية. في حين لم يمكن من توفير معلومات حول عدد المستعملين أو أثر التجهيزات.

وعلى غرار ما تم الالتزام به من طرف لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات بالنسبة لتقييم انجازات برنامج PACTE، كان يتوجب أن تخضع العمليات المنفذة في إطار برنامج GENIE لتقييم خارجي للتأكد من الاستعمال وأثر التجهيزات والخدمات الممولة كليا أو جزئيا من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات.

1.2. استمرارية خدمة الانترنيت للمدارس المجهزة في إطار برنامج GENIE

لوحظ غياب مخطط لضمان استمرار ربط خدمة الانترنيت بالمدارس بعد مرور مرحلة ثلاث سنوات الممولة من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات. كما لوحظ أن معظم المدارس التي استفادت من خدمة الانترنيت خلال الفترة الأولى والثانية لبرنامج GENIE لم تعد حاليا تستفيد من هذه الخدمة.

خلال سنة 2015 طلبت الإدارة المكلفة بالتربية الوطنية من الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بإجراء الاستشارات اللازمة لأجل ربط خدمة الانترنيت بالمؤسسات التعليمية. وهذه الاستشارات لا زالت جارية.

وقد سجل المجلس الأعلى للحسابات غياب ربط الحواسيب الموجودة بالمؤسسات بخدمة الانترنيت بعد انصرام مدة العقد المتعلق بخدمة الانترنيت الممولة من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، مما لا يمكن من تحقيق الأهداف المسطرة في إطار برنامج GENIE.

2.2. التكوين، المحتوى الرقمي وتطوير الاستعمال

ساهم صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات في تكوين الأساتذة وتطوير المحتوى الرقمي وتنمية الاستعمال. وقد بلغت مصاريف التكوين ما قدره 3.7 مليون درهم خلال الفترة الأولى، وكلفت الموارد الرقمية وتطوير الاستعمال على التوالي 42,33 مليون درهم و1,64 مليون درهم خلال المرحلة الثانية.

لكن النقائص على مستوى المعطيات المتوفرة لدى الوزارة لم تمكن من معرفة أثر العمليات المنجزة في هذا الإطار، لاسيما مدى استعمال التلاميذ للموارد الرقمية المقتناة.

كما يصعب بالنسبة لهذا النوع من العمليات، قياس أثرها وفعاليتها بالمقارنة مع أهداف الخدمة الأساسية، وذلك بغض النظر عن الحصيلة المادية المتعلقة بالأشخاص المستفيدين أو المدارس المعنية وكذا عدد التجهيزات الموزعة.

3. برنامجا نافذة "Nafida" وإنجاز "Injaz"

تبقى الحصيلة المادية مهمة فيما يخص برنامجي نافذة وإنجاز في غياب معرفة فعاليتهما وأثرهما على التعليم.

ففي إطار برنامج نافذة استفاد عند متم سنة 2014 حوالي 150.000 منخرط في مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، من إعانة الولوج لخدمة الانترنت في إطار البرنامج الأول وذلك بقيمة إجمالية تساوي أكثر من 191 مليون درهم تم تحملها من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات.

فيما استفاد أكثر من 105.000 طالب في إطار برنامج "إنجاز" من إعانة اقتناء حاسوب محمول بخدمة الانترنت لمدة ثلاث سنوات، والذي بلغت تكلفته عند نهاية 2014 أكثر من 378 مليون درهم في مرحلته الخامسة.

وتجدر الاشارة إلى أن برنامج "إنجاز"، الذي تمت برمجته على خمس مراحل، كان يجب أن ينتهي في نهاية سنة 2014. إلا أن لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات قررت تمديد تمويل هذا البرنامج من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات لأربع سنوات إضافية (2015 – 2018) بغلاف مالي إضافي يصل الى 324 مليون درهم.

ولتقييم العمليات الممولة من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، قررت لجنة التدبير في اجتماعها يوم 18 مارس 2015 القيام بدراسة شاملة لتقييم أثر جميع المشاريع الممولة من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات (قرار رقم 14/2015-1) لكن الإطار المرجعي لهذه الدراسة مازال في طور الإنجاز.

إن نجاح هذا النوع من العمليات لا يجب أن يقاس فقط بالنظر إلى الإقبال الشديد عليه من طرف الفئات المستهدفة، إذ أن نظام الإعانة المعتمد حاليا يمكن أن يفضي إلى إحداث حالات من الامتيازات المكتسبة بآثار عكسية على المدى المتوسط والبعيد. كما أن تمويل هذا النوع من العمليات من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات يجب أن يكون مشروطا بمدى تحقيق الأهداف المتعلقة بخدمة المواصلات. إلى جانب هذا، يجب أن يحسم في مسألة استمرارية هذه التمويلات من طرف لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات.

4. برنامج إحداث مراكز الولوج الجماعية "CAC"

يهدف هذا البرامج إلى إحداث 400 مركز للولوج الجماعي داخل المراكز التابعة لوزارة الشباب والرياضة على امتداد 4 سنوات بغلاف مالي يصل الى 60 مليون درهم.

عند نهاية سنة 2015، تم إنجاز 50 مركزا فقط للولوج الجماعي أي ما يعادل نسبة 12,5% من الهدف الأولي المسطر. من جهة أخرى، لم تتوفر للمجلس الأعلى للحسابات المعطيات المتعلقة بعمل هذه المراكز (استغلال المراكز، معدل الحضور، وضعية التجهيزات،).

أما بالنسبة للمراكز التي لم يتم إنجازها بعد، فلا تتوفر لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات حتى الآن على أي رؤية في هذا الإطار، وهو ما جاء في أجوبة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات عن التقرير الخاص للمجلس الأعلى للحسابات، والتي اعتبرت فيه أن هذا البرنامج قد تم إلغاؤه. إلا أنه لم يتم التوصل بأي قرار من أجل إتمام البرنامج أو التخلي عنه.

5. برنامج تحيين المعطيات المتعلقة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى مختلف الجامعات "E-SUP" وبرنامج ربط المؤسسات والأحياء الجامعية بشبكات الانترنت "Net-U"

يهدف برنامج تحيين المعطيات المتعلقة باستعمال تكنولوجيا المعلومات لدى الجامعات وبرنامج ربط المؤسسات والأحياء الجامعية بشبكات الانترنت إلى توجيه استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى الجامعات وتقنية "الويفي" على مستوى المؤسسات والأحياء الجامعية. إلا أنه الى غاية نهاية سنة 2015، لم يتم إنجاز أي عملية منذ الموافقة عليها من طرف لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات.

وهذا بالرغم من تعيين مسؤولي الوزارة المكلفة بالتعليم العالي كآمرين بالصرف مساعدين لصندوق الخدمة الأساسية للمواصلات بالنسبة للاعتمادات المرصودة للبرنامجين بمبلغ إجمالي يقدر بأكثر من 244 مليون درهم. وهذا يدفع بالضرورة إلى إعادة التفكير في البرمجة وتوزيع الموارد المخصصة وغير المستعملة من أجل التنفيذ الفعال لهذه البرامج.

ثالثا. البرمجة الجديدة للعمليات الممولة من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات

خلال اجتماع لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات بتاريخ 18 مارس 2015، تم تحديد المشاريع التي سيتم تمويلها من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات. ويتعلق الأمر بالبرامج المعدة من طرف بعض الوزارات (الداخلية، الأمانة العامة للحكومة ....) وبعض المؤسسات (محكمة النقض).

وتقوم هذه المشاريع على ربط الإدارات بخدمة الانترنت وبإعداد مساطر بمجالات عملها (الحالة المدنية، القرارات، نصوص قانونية...). وقد رصدت لهاته المشاريع ميزانية تفوق 185 مليون درهم، غير أن معظم هذه العمليات الجديدة غير متوافقة مع الهدف الأساسي من إحداث صندوق الخدمة الأساسية وهو تقليص الفجوة الرقمية، ولذلك كان من الأولى أن تمول هذه العمليات من ميزانية الإدارات المعنية. ويوضح الجدول التالي المشاريع المعنية:

المشروع	الجهاز المعني	الميزانية بمليون درهم	الميزانية التي يتحملها الصندوق	مرجع القرار
مكتب الحالة المدنية	وزارة الداخلية	276,00	100,00	2015/1-08
بطاقة التعريف الوطنية في نظام راميد	وزارة الداخلية	148,4	60,00	2015/1-09
تنظيم المراحل العامة لإعداد النصوص القانونية	الأمانة العامة للحكومة	15,00	15,00	2015/1-10
قراري (mon arrêt)	محكمة النقض	4,2	4,2	2015/1-11
ربط 28 جماعة بالأنترنت عن طريق تكنولوجيا VSAT	وزارة الداخلية	1,837	1,837	2015/1-12
ربط فرق الدرك الملكي بالأنترنت عن طريق تكنولوجيا VSAT	الدرك الملكي	4,0308	4,0308	2015/1-13

مكنت آلية تمويل الخدمة الأساسية للمواصلات من توفير موارد مالية مهمة. فإلى حدود 2013[1]، بلغ رصيد هذا الصندوق أكثر من 1,8مليار درهم والذي كان من المفترض أن يحقق الأهداف المرتبطة بتعميم خدمة المواصلات. إلا أن تدخله يبقى دون مستوى قدراته المالية خصوصا من حيث تحقيق أهداف برنامج تعميم الولوج لشبكات المواصلات، واللجوء الى نمط[2] "الأداء" بدل "الإنجاز" في السنوات القادمة.

وفي غياب رؤية واضحة للخدمة الأساسية للمواصلات، يبقى خطر تمويل العمليات غير الخاصة بالخدمة الأساسية والمعتمد فقط على سيولة صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات قائما ولا يجب التغاضي عنه.

ولتسيير أفضل لصندوق الخدمة الأساسية للمواصلات وتحقيق الأهداف المسطرة لإحداثه، خصوصا في مجال تقليص الفجوة الرقمية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بما يلي:

- **تحديد الإطار الاستراتيجي المنظم للخدمة الأساسية للمواصلات. فمشاريع الخدمة الأساسية للمواصلات يجب أن تكون مطابقة للغاية من إحداث صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات. كما يجب على لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات أن تعطي الأولوية للعمليات الهادفة إلى تقليص الفجوة الاجتماعية في مجال المواصلات، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الساكنة المستهدفة؛**
- **العمل على تسريع الانتهاء من البرامج والمشاريع قيد الإنجاز؛**
- **العمل على تطوير مقاربة لتدبير كل مشروع من أجل تنفيذ العمليات المدرجة في الخدمة الأساسية للمواصلات والمحددة من طرف لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات بهدف الحرص على احترام الآجال وأهمية التدخلات؛**
- **العمل على صعيد كل المستويات (بعد وخلال وقبل) على تقييم البرامج الممولة من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات. كما أن اللجوء إلى دراسات الجدوى وتحديد الأهداف قبل الشروع في الإنجاز سيكون أكثر ملاءمة في وضع برامج ومشاريع الخدمة الأساسية للمواصلات؛**
- **الحرص على ضبط الميزانية المخصصة للمشاريع المعتمدة. يجب أن تقوم التوقعات على تركيبة تقنية ومالية مدروسة، وأي ارتفاع محتمل للميزانية المخصصة للبرامج يجب أن يكون له طابع استثنائي وأن يعتمد على دراسات مسبقة؛**
- **اعتماد نظام حكامة صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات يقوم على الفعالية والشفافية والمحاسبة. كما يقوم على احترام وتيرة انعقاد اجتماعات لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات والشفافية في اتخاذ القرار والمحاسبة المالية ونشر حصيلة للأنشطة والإنجازات في إطار الخدمة الأساسية للمواصلات؛**

[1] 2013 هي السنة الأخيرة التي تتوفر فيها معطيات قوانين التصفية إلى غاية كتابة هذا التقرير، أي شهر دجنبر 2015.

[2] حسب القانون، يمكن لمستغلي الشبكات العمومية للمواصلات المساهمة في إنجاز مهام الخدمة الأساسية بنمطين: "للأداء" أو "الإنجاز". حسب الاختيار "الأداء" يساهم مستغلو الشبكات العمومية للمواصلات في الخدمة الأساسية عن طريق دفع مستحقاتهم النقدية في صندوق الخدمة الأساسية. أما في الاختيار "الإنجاز" يقوم المستغلون بإنجاز مهام الخدمة الأساسية.

- **ضبط التدبير الميزانياتي والمالي لصندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، ولا سيما فيما يتعلق بالتصفية وتحصيل مساهمة الفاعلين بالإضافة الى صرف نفقات الصندوق وذلك عبر:**
  - **القيام بعملية تدقيق أرقام معاملات الفاعلين، وذلك بمطالبتهم باعتماد نظام المحاسبة التحليلية وفقا للإطار القانوني المعمول به؛**
  - **احترام مساطر تحصيل الديون العمومية المتعلقة بصندوق الخدمة الأساسية للمواصلات. كما أن دور الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات خصوصا فيما يتعلق بالعلاقة مع الملزمين يجب أن يكون واضحا. ويجب أن توضح قواعد التصفية التي يجب أن تبلغ للآمر بالصرف والمحاسب المكلف بهذا الحساب؛**
  - **التدقيق في نفقات صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات؛**
  - **تتبع تفويض الاعتمادات للآمرين بالصرف المساعدين؛**
  - **إعداد برامج وحسابات الاستعمال لصندوق الخدمة الأساسية للمواصلات.**

II. جواب رئيس الحكومة

لم يدل رئيس الحكومة بجوابه على الملاحظات التي تم تبليغها إليه.